كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد ٩٢ مجلد ٣٠ لسنة ٢٠٠٨
ص ص[١٨٩-٢٢٣]

دراسة إمكانية تطبيق الشركات الصناعة المساهمة العامة الفلسطينية لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض (دراسة تحليلية)

الدكتور ماهر موسى درغام
استاذ المحاسبة المساعد
قسم المحاسبة- كلية التجارة
الجامعة الاسلامية- غزة
Mdurgham2005@yahoo.com

المستخلص

يهدف هذا البحث بشكل رئيس إلى دراسة إمكانية تطبيق الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض، ولتحقيق ذلك تم تصميم إستبانة خصيصاً وزعت على العاملين بالدائرة المالية ذوي العلاقة بإعداد القوائم المالية في جميع الشركات وعددها (١٠).

وبينت نتائج الدراسة ما يأتي، أولاً: غالبية المبحوثين أكدوا على أهمية إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وهذا يزيد من ثقة المستفيدين في هذه القوائم. ثانياً: هناك إدراك كبير من قبل إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية لأهمية تطبيق معيار رسملة تكاليف الاقتراض. ثالثاً: تطبق الشركات معيار رسملة تكاليف الاقتراض إلى حدٍ كبير. رابعاً: تلتزم الشركات المطبقة لرسملة تكاليف الاقتراض بقواعد الرسملة المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية إلى حدٍ كبير، مع تفاوت هذا الالتزام بين تلك القواعد. خامساً: تطبق الشركات أسساً واضحةً في معالجة تكاليف الاقتراض محاسبياً إلى حدٍ كبير.

وأوصت الدراسة بأنه يجب على إدارة الشركات الاهتمام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية لكسب البيانات المالية مصداقية وشفافية أكبر محلياً ودولياً.

تأريخ استلام البحث ٢٠٠٧/٧/٨ تأريخ قبول النشر ٢٠٠٧/١٠/١٨

The Study of the Possibility of Applying the Standard of Borrowing Costs by the Palestinian General Contributing Manufacturing Companies (PGCMC) (Analytical Study)

Mahir M. Durgam (PhD)
Assistant Professor
Department of Accounting
Islamic University – Gaza

Abstract

This search aims basically at studying the ability of applying the Standard of Borrowing Costs by the Palestinian General Contributing Manufacturing Companies (PGCMC). They were listed at Palestinian Securities Market. This done by doing a special questionnaire designed and distributed among employees who are working in the financial departments and responsible for preparing the financial statements in the ten examined companies. The results of the study revealed that:

1. Most of workers ensured the importance of preparing the financial statements according to the International Accounting Standards; this would increase the credibility of beneficiaries in these companies.
2. There is a wide awareness by the administration of the (PGCMC) to the essential of applying the Standard of Borrowing Costs.
3. There is a wide application of Standard of Borrowing Costs among examined companies.
4. The applied companies of the Standard of Borrowing Costs followed the rules of funding which are widely agreed the International Accounting Standards. The study recommended that the administration of companies should concern the application of international accounting standards and auditing standards to give the financial data more credibility locally and internationally.

المقدمة

إن مهنة المحاسبة كغيرها من المهن مثل الطب والهندسة تؤدي دوراً رئيساً ومهماً في المجتمعات الدولية، وإن من أهم مرتكزاتها إضفاء الاستقرار على القوائم المالية والمساعدة في إنتاج معلومات مالية مفيدة تعتمد عليها كافة الفئات المستخدمة لتلك القوائم في المجتمع، وهي أمور ضرورية لتنشيط الاستثمارات سواء في بلدان العالم النامي أم في بلدان الأسواق الصاعدة (خوري، ١٩٩٩، أ). ونتيجة لكون المحاسبة الدولية أحدى فروع المحاسبة فإنها تتميز بتقديمها معلومات عن المعاملات والعمليات الخارجية المتعلقة بالشركات متعددة الجنسية، إذ إن مستخدمي هذه المعلومات تختلف مواقع إقامتهم عن مواقع الوحدة المعد عنها التقرير، وهذا يساعد كل من يرغب في القيام بأعمال أو استثمارات خارج حدود وطنه (تشوي وأخرون، ٢٠٠٤).

كما أن معايير المحاسبة الدولية تهتم أساساً بتحديد معالجات القوائم المالية من تحديد وقياس وعرض وإفصاح، وذلك بهدف تحسين جودة الممارسات المحاسبية لخدمة كافة المستفيدين من هذه القوائم. ومن ثم فإن إعداد القوائم المالية على وفق

معايير المحاسبة الدولية وتدقيقها بحسب معايير التدقيق الدولية يعزز الثقة في جميع القطاعات منها القطاع الصناعي وبياناته المالية من قبل كافة المستفيدين.

إن معيار رسملة تكاليف الاقتراض يُعد أحد معايير المحاسبة الدولية التي ينبغي تطبيقها والإسترشاد بها عند إعداد القوائم المالية المنشورة، خدمة للعديد من فئات المجتمع ولاسيما ونحن نعيش عصر العولمة وأبعادها الإقتصادية. وعلى الرغم من أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٣) لم يلزم الشركات برسملة تكاليف الاقتراض إلاّ أنه أشار الى وجوب إتباع سياسة موحدة في رسملة أو عدم رسملة هذه الأعباء، وأكد على وجوب وضع قواعد محددة يتم إتباعها في حالة الرسملة، كما أوجب الافصاح عنها وبشكل واضح.

ومع بدايات القرن الماضي بدأت معظم الشركات تدرج ضمن تكلفة الإنتاج كل التكاليف بما فيها الفوائد، ثم اتجه معظم الكتاب في المحاسبة إلى التفرقة بين التكاليف الصناعية من ناحية والتكاليف البيعية والإدارية من ناحية أخرى، وأن تتضمن تكلفة الإنتاج التكاليف الصناعية فقط، وكان ذلك عام ١٩٩١ (الجوهري، ١٩٩٠). وقد بدأ الاهتمام بمشكلة المحاسبة عن تكلفة الفوائد في أواخر القرن الماضي، إذ كانت هذه المشكلة جزءاً من اهتمام أكبر يتعلق بكيفية تحديد تكلفة الإنتاج بوصفها أساساً يستخدم في تحديد الأسعار وقياس الكفاية الإنتاجية. ولقد نشأت فكرة عدّ الفوائد جزءاً من تكلفة الإنتاج نتيجة للثورة الصناعية، كما حدث بالنسبة للمطالبة بإعتبار إستهلاك الأصول الثابتة جزءاً من تكلفة الإنتاج (المناوي، ٢٠٠٠).

مشكلة البحث

يمكن طرح مشكلة البحث في مجموعة من التساؤلات الآتية:

١. ما مدى إدراك الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض وأهميته؟
٢. ما مدى تطبيق الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض؟
٣. ما مدى إلتزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية المطبقة لرسملة تكاليف الاقتراض بقواعد تطبيق هذه الرسملة الواردة ضمن معايير المحاسبة الدولية؟
٤. هل تتبع الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية أسساً واضحةً في معالجة تكاليف الاقتراض محاسبياً؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة إمكانية تطبيق الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض. ويندرج تحت هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

١. قياس إدراك الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض وأهميته.

٢. دراسة إمكانية تطبيق معيار رسملة تكاليف الاقتراض في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية.
٣. التعرف على مدى إلتزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية المطبقة لرسملة تكاليف الاقتراض بقواعد تطبيق هذه الرسملة الواردة ضمن معايير المحاسبة الدولية.
٤. بيان الأسس المتبعة في معالجة تكاليف الاقتراض محاسبياً من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية.

أهمية البحث

مع بداية القرن الحادي والعشرين وتحول العالم مترامي الأطراف إلى قرية صغيرة يجوبها الانسان بأصابع يديه عبر وسائل الإتصال الحديثة فإنه من الواجب تطبيق أسس علمية عند إعداد القوائم المالية حتى يسهل مقارنتها ببعضها البعض وحتى تعطي ثقة ومصداقية أكبر، ولا سيما أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يمنح المستثمر الدولي ثقة أكبر في التقارير، كما أن تطبيقها يسهم في تدفق رؤوس الأموال بين الدول، وإنتشار معايير المحاسبة الدولية يساعد في تحقيق وضوح الرؤيا والشفافية لمتخذ القرار الإستثماري أو القرار المالي وفي تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة. من هنا جاءت أهمية دراسة إمكانية تطبيق الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض عند إعداد القوائم المالية.

فرضيات البحث

لغرض تحقيق أهداف البحث، تم الاعتماد على الفرضيات الآتية:
١. تدرك إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية أهمية معيار رسملة تكاليف الاقتراض.
٢. تطبق الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية معيار رسملة تكاليف الاقتراض.
٣. تلتزم الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية المطبقة لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض بقواعد تطبيق هذه الرسملة الواردة ضمن معايير المحاسبة الدولية.
٤. تطبق الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية أسساً واضحةً في معالجة تكاليف الاقتراض محاسبياً.
٥. توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين آراء متخذي القرارات في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية حول إمكانية تطبيق معيار رسملة تكاليف الاقتراض تعزى إلى (عدد سنوات الخبرة – المشاركة في اتخاذ القرارات – عدد الدورات التدريبية – القناعة الشخصية بأهمية المعايير).

الدراسات السابقة

١. دراسة (وني مري وشركاؤهم، ١٩٩٦)، ركزت على قواعد اعتماد سياسة رسملة تكاليف الاقتراض، إذ إنه إذا كان إعداد الأصول يتم على أجزاء وكان استعمال كل

جزء ممكناً في حين يكون العمل مستمراً في إعداد الأجزاء الأخرى، وجب عندئذ التوقف عن رسملة تكاليف الاقراض عن كل جزء تم إنجازه، أما إذا كان لا بد من إكمال جميع الأجزاء قبل أن يصبح بالإمكان استعمال أية أصول، فالعادة هي أن تستمر رسملة تكاليف الاقتراض إلى أن يتم إنجاز الأصول بالكامل.

٢. دراسة (غطاس، ١٩٩٧)، أشارت هذه الدراسة إلى أن من مزايا علم المحاسبة والتدقيق أنه نشاط خدماتي Service Activity فالعديد من الأطراف بحاجة إلى معلومات مالية تساعدهم في اتخاذ القرارات الإقتصادية، فالمديرون الماليون والإداريون مثلاً بحاجة إلى المعلومات التي يصرح بها المحاسب ومدقق الحسابات في تقاريرهم ليتمكنوا من إتخاذ القرارات الإدارية من تخطيط وتنظيم ورقابة.

٣. دراسة (منصور، ١٩٩٩)، تناولت موضوع الشفافية ومعايير الإفصاح والسرية المهنية، وقد بينت أن الدراسات المتعددة التي صدرت حول الأزمة المالية التي ضربت منطقة شرق آسيا أظهرت الأهمية الكبرى لمسائل الشفافية، والمعايير الدولية للمحاسبة، والتقارير المالية، والإفصاحات بشكل عام. كما بينت أن الشركات في تلك المنطقة لم تكن تتبع معايير المحاسبة الدولية، ولم تفصح بالقدر الكافي عن أعمالها من خلال بياناتها المالية، الأمر الذي لم يسمح لأصحاب العلاقة بالحصول على أية دلائل أو حتى مؤشرات أولية عن الأوضاع المتردية لتلك الدول، وقد وصل الوضع إلى نقطة لم تعد تتمكن عندها المؤسسات من سداد ديونها الدولية التي أستحقت بشكل متسارع.

٤. دراسة (خوري، ١٩٩٩، ب)، تناولت أبعاد اعتماد معايير المحاسبة الدولية في الأردن، حيث أكدت على أن المعايير تُعد وسيلة لتأمين وضوح الرؤيا والشفافية لأي متخذ قرار إستثماري أو مالي في أي قطاع في المجتمع، ولذلك فهي أداة مهمة لخدمة كل فئات المجتمع عن طريق إطلاعهم على معلومات يمكن الإعتماد عليها وإستيعابها وإستقراء أو إستنباط ما تحتوي عليه من بيانات وأرقام، وذلك من أجل إستخدامها في إتخاذ القرارات المناسبة.

ومن أهم نتائج الدراسة ما يأتي: إعتماد الأردن منذ سنة ١٩٩١ كلاً من معايير المحاسبة والتدقيق الدولية لعدم توفر بيئة محاسبية مستقرة ذات معالم واضحة في الأردن، وجاهزية هذه المعايير وسهولة الحصول عليها دون جهد أو تكلفة وتوفر صيغ باللغة العربية لها، إن تطبيق معايير التدقيق والمحاسبة الدولية في الأردن كان له آثار إيجابية كبيرة في تحسين البيئة المحاسبية والتشريعات التجارية وتنشيط الأسواق المالية وتحديث وتعزيز تطوير التعليم الجامعي والمهني.

٥. دراسة (المناوي، ٢٠٠٠)، هدفت إلى دراسة المعالجات المختلفة لتكلفة الاقتراض، وذلك بتوضيح مزايا وعيوب كل منهما من حيث اتفاق المعالجة المحاسبية مع الاطار الفكري للمحاسبة المالية والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وأن توفر هذه المعالجة معلومات محاسبية تتصف بالجودة، من خلال توافر الخصائص الكيفية في المعلومات الناتجة عن تطبيق هذه السياسة.

ومن أهم النتائج ما يأتي، أولاً: تطبيق سياسة تكلفة الاقتراض أدت إلى تحسن واضح في رقم صافي الربح الذي يرحل إلى قائمة الأرباح المحتجزة، وزيادة تكلفة

الأصول المسجلة في قائمة المركز المالي وزيادة النقدية المتولدة عن أنشطة التشغيل ونقص في النقدية المتولدة عن الأنشطة الاستثمارية. ثانياً: تطبيق سياسة تكلفة الاقتراض تؤثر في الخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية سلباً، وعدم قابليتها للمقارنة.

ومن أهم التوصيات ما يأتي، أولاً: ضرورة الحد من تطبيق سياسة رسملة تكلفة الاقتراض، واتباع سياسة تحميل الفوائد على الايراد في قائمة الدخل للفترة التي تستحق فيها. ثانياً: ضرورة وضع شروط واضحة للشركات التي تتبع سياسة رسملة تكلفة الاقتراض.

٦. دراسة (صيام، ٢٠٠٥)، ركزت على بيان إيجابيات ومعوقات معايير المحاسبة الدولية في الأردن من وجهة نظر القائمين على مهنة المحاسبة.

ومن أهم نتائج الدراسة، أولاً: هناك تأييد كبير للالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن لما لهذا التطبيق من إيجابيات: مثل توفير الجهد الكبير والأموال الطائلة اللازمة لوضع معايير محلية. ثانياً: هناك معوقات تحد من الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية: مثل اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية والتفاوت في المفاهيم والسلوكيات والقيم السائدة واختلاف التشريعات والقوانيين، والتفاوت في دور الهيئات والجمعيات المهنية المناط اليها الإشراف على مهنة المحاسبة.

وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها، أولاً: تنمية مهارات وقدرات وكفاءات العاملين في الأقسام المحاسبية والدوائر المالية في الشركات لتمكينهم من المنافسة العالمية. ثانياً: إعادة النظر في أسس منح تراخيص مزاولة مهنة التدقيق بحيث يتم التأكد من قدرتهم على التعامل مع معايير المحاسبة والتدقيق الدولية بشكل منافس لمدققي الحسابات في الدول المتقدمة.

وفي ضوء ماسبق يمكن القول بأن القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والمدققة طبقاً لمعايير التدقيق الدولية يفترض بأن تكون عادلة وصادقة فيما تظهره من معلومات ونتائج. وهذا بدوره يعزز الثقة في القوائم المالية من قبل كافة المستفيدين.

أهم ما يميز هذه الدراسة

يعتقد الباحث بأن هذه الدراسة تتميز بما يأتي:

١. تُعد هذه الدراسة المحاولة الأولى –حسب علم الباحث- لدراسة إمكانية تطبيق الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض.
٢. هناك نقص في عدد البحوث والدراسات التي تهدف إلى بيان إمكانية تطبيق الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية لمعايير المحاسبة الدولية بصفة عامة ولمعيار رسملة تكاليف الاقتراض بصفة خاصة، لذلك جاءت هذه الدراسة لسد شيء من هذا النقص.

الإطار النظري

لقد أصبح تبني معايير المحاسبة الدولية إلزامياً بدءاً من مطلع سنة ٢٠٠٥، وذلك بالنسبة للتقرير المالي لجميع الشركات بما فيها الأمريكية المتعاملة مع دول الاتحاد الأوروبي (٢٥ دولة). كما اتجهت العديد من دول العالم (أكثر من ٦٥ دولة حتى الآن) لتبني معايير المحاسبة الدولية بما فيها مصر، وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تبنت مشروعاً مستمراً وطويل الأجل لتسوية الخلافات بين معاييرها الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية هذا من جانب، ومن جانب آخر ينتظر أن تسري في الفترة القادمة معايير المحاسبة الخليجية عربياً التي أصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (توفيق، وسويلم، ٢٠٠٥).

وقد أدى الإهتمام المتنامي بمعايير المحاسبة الدولية إلى أنه أصبح لا يقتصر تبنيها على الشركات المسجلة في أسواق المال فحسب، بل إلى إتجاه العديد من حكومات الدول وأجهزة تنظيم سياساتها المحاسبية في العديد من دول العالم إلى تبني معايير المحاسبة الدولية لسد حاجة التنظيم المحلي والدولي لسياساتها المحاسبية المتعلقة بمختلف جوانب التقرير المالي (Gannon and Ashwal, 2004).

ويرى (خوري، ١٩٩٩، أ) أن مسؤولية تعديل وتنقيح معايير المحاسبة الدولية لا تقع على عاتق المحاسبين فقط، بل هي من مسؤولية المنظمات والهيئات المحاسبية والرقابية في بلدان العالم المختلفة، كما أن الهيئة العالمية المشرفة على أسواق رأس المال قد وضعت شروطا يجب توافرها في معايير المحاسبة الدولية من أجل أن تحظى بالقبول والموافقة من الهيئة العالمية، هي:

١. أن تكون المعايير ذات شمولية وذات أسس محاسبية متعارف عليها.
٢. أن تكون المعايير على مستوى راقٍ من الجودة ويقود إتباعها إلى الشفافية والقابلية للمقارنة والإفصاح الكامل.
٣. أن يتم تطبيق المعايير وتفسيرها بتشدد وأن يتم التقيد بها بشكل صارم.

كما أن معايير المحاسبة الدولية أصبحت ضرورة ملحة والحاجة لوجودها تعود إلى عدة عوامل هي (الصيح، ٢٠٠٢)، و(جامعة القدس المفتوحة، ٢٠٠٧):

١. الانتشار الواسع للشركات متعددة الجنسيات حول العالم.
٢. وجود شركات المحاسبة والتدقيق الدولية.
٣. زيادة حركة التجارة العالمية بين الدول وظهور منظمات التجارة العالمية.
٤. توفير الوقت وتخفيض تكلفة إعداد البيانات المالية من خلال إعداد البيانات المالية الموحدة.
٥. الحاجة الملحة إلى حماية الأموال المستثمرة في الأسواق المالية العالمية.
٦. زيادة ثقة المستخدمين في البيانات المالية ومن ثم توفير فرص متكافئة لتحديد أسعار عادلة لأسهم الشركات.

وقد بين (غطاس، ١٩٩٧) منافع إنتشار معايير المحاسبة والتدقيق الدولية وهي:

١. تطور وتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية يعطيان المستثمرين الدوليين ثقة في القوائم المالية.
٢. إن وجود وتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية يساعدان على تدفق رؤوس الأموال وتوظيفها بين الدول.

٣. إن تنسيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية يسهل من عملية مقارنة المعلومات المالية بين الدول.
٤. إن تطوير ونشر معايير المحاسبة والتدقيق الدولية يساعدان الدول غير النامية على تنظيم وتحسين مهنة المحاسبة والتدقيق، وهذا الأمر يزيد الثقة بالشركات مما يحقق منافع مهمة لتلك الدول.

كما بين (منصور، ١٩٩٩) أن غياب معايير المحاسبة الدولية نتج عنه الأزمة المالية التي ضربت منطقة شرق آسيا. إذ إن الشركات في تلك المنطقة لم تكن تتبع معايير المحاسبة الدولية، ولم تفصح بالقدر الكافي عن أعمالها من خلال بياناتها المالية. ويؤكد أن الأزمة الآسيوية قد أظهرت مدى أهمية المعايير الدولية في المحاسبة والإفصاح عن العمليات، وأهمية بذل الجهود لتعميم معايير المحاسبة الدولية لما فيه من فائدة للأفراد والمؤسسات والإقتصاد الوطني.

وجدير بالذكر أن لمعايير المحاسبة الدولية سمات عامة وهي (خوري،١٩٩٩،أ):
- قواعد مهنية وليست قوانين أو أنظمة أو تعليمات حكومية.
- غير ملزمة إلاّ من الناحية المهنية لأن السيادة للقانون.
- تمثل الإطار العام والخطط العريضة للمعالجات المحاسبية.
- تعتمد على مفهوم العدالة المهنية (الصدق) وليس على مفاهيم القانونية أو الصحة (الصواب المطلق).

لقد بدأ الاعتراف بتكلفة الفوائد سواء على رأس المال المملوك أو رأس المال المقترض في الولايات المتحدة الأمريكية مع بدء ظهور شركات المنافع العامة في نيويورك عام ١٨٧٠، فقد كانت الأسعار توضع بحيث يمكن تحقيق معدل عائد مناسب على الأموال المستثمرة وحتى في الآونة الحديثة ما زالت بعض هذه الشركات تطبق السياسات المحاسبية نفسها (المناوي، ٢٠٠٠).

وقد أصدر مجلس مبادئ المحاسبة التابع لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي المعيار رقم (٣٤) سنة ١٩٧٩ بعنوان "رسملة تكلفة الفوائد"، والذي رفض فيه المجلس رسملة تكلفة الفوائد على الأموال المملوكة، وسمح فقط برسملة تكلفة الفوائد على الأموال المقترضة في ظل توافر شروط معينة (FASB, 1979). وفي سنة ١٩٨٤ أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار رقم (٢٣) بعنوان "رسملة تكلفة الاقتراض" (IASC. 1984)، ويتفق هذا المعيار بصفة عامة مع ما جاء بمعيار مجلس معايير المحاسبة المالية رقم (٣٤)، إلاّ أن معيار المحاسبة الدولي ترك الحرية للشركات في اتباع السياسة المختارة من فترة الى أخرى.

وفي سنة ١٩٩٣ تم تعديل معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٣) ليصبح بعنوان "تكلفة الاقتراض" وقد أعطى هذا التعديل الأولوية لاعتبار تكاليف الاقتراض مصروفاً إيرادياً، على أن تعد رسملة تكلفة الاقتراض هي المعالجة البديلة في ظل شروط أكثر تشدداً من المعيار الأصلي، ويسري هذا التعديل على القوائم المالية المعدة بعد أول يناير سنة ١٩٩٥ (المجمع العربي للمحاسبين القانونين، ٢٠٠٤). وقد أوضح (الصادق، ١٩٩٠) أن (Edwin Guthrie) هو أول من اقترح رسملة تكلفة التمويل المتعلقة بمقاولات المباني.

تعريف تكاليف الاقتراض

تتمثل تكاليف الاقتراض بالفوائد والتكاليف الأخرى التي تتكبدها الشركة نتيجة إقتراض الأموال وتشمل: الفوائد والأعباء البنكية، علاوة الإصدار أو الخصم، فروقات العملة التي تعد تعديلات لنفقات الفائدة، النفقات المالية الأخرى المتعلقة بالاقتراض (جربوع وحلس، ٢٠٠١).

رسملة تكاليف الاقتراض

تُعد تكاليف الاقتراض جزءاً من تكلفة الأصل وإضافتها إليها باستخدام معدل للرسملة على قيمة إقتناء الأصل أو إنشائه أو إنتاجه، ويحتاج فترة زمنية طويلة لإعداده للأغراض المرجوة منه سواء أكانت للبيع أم الاستعمال، ويجب تحديد معدل الرسملة بربط تكاليف الاقتراض التي تتكبدها الشركة خلال الفترة بقيمة القروض غير المسددة خلال تلك الفترة (جامعة القدس المفتوحة، ٢٠٠٧).

في حين يرى (دهمش وأخرون، ٢٠٠٤) فيما يتعلق بنفقات التمويل مثل الفوائد المدينة، أنه إذا كان الأصل ممولاً بالاقتراض فإن هذه النفقة لا تدخل ضمن تكلفة الأصل الثابت، بل تعد تكلفة فترة يتم تحميلها لقائمة الدخل. بينما إذا تم تصنيع الأصل داخلياً ففي هذه الحالة تعد نفقات تمويل تصنيع هذا الأصل جزءاً من تكلفة الأصل خلال فترة تصنيع الأصل فقط.

معالجة تكاليف الاقتراض

تناول المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٣) منذ صدوره لأول مرة معالجتين لتكاليف الاقتراض وهما (حماد، ٢٠٠٢):

١. المعالجة الأساسية: يتم تحميل تكاليف الاقتراض لقائمة الدخل وعدها مصروفاً إيرادياً بصرف النظر عن كيفية استخدام الاقتراض.
٢. المعالجة البديلة المسموح بها: يتم رسملة تكاليف الاقتراض.

وحول وجهات نظر مؤيدي ومعارضي عملية الرسملة فقد بين (صيام، ١٩٩٨) أن وجهات النظر تختلف حول أنسب المعالجات المحاسبية لتكاليف الاقتراض، إذ يرى البعض أن هذه التكاليف يجب أن ترسمل لأنها تشكل جزءاً من تكاليف الأصول التي تم الحصول عليها. في حين يعتقد الآخرون أن هذه التكاليف هي أعباء إيرادية يتم تحميلها على الدخل بغض النظر عن الطريقة التي تم بموجبها إستخدام القرض أو التي تم بها الاقتراض أو التمويل. وأن مؤيدي الرسملة يدعمون وجهة نظرهم من خلال النقاط الآتية (حماد، ٢٠٠٢):

١. إن تكاليف الاقتراض التي تتحملها الشركة نتيجة إتخاذ القرار بإمتلاك والحصول على أصل ما، لا تختلف في جوهرها عن التكاليف الأخرى التي يتم رسملتها بالعادة.

٢. إن عدم رسملة تكاليف الاقتراض المرتبطة بإقتناء الأصول يؤدي إلى تخفيض الأرباح، في حين أن هذا التخفيض نتج عن إقتناء الأصول.
٣. ينتج عن عملية الرسملة إمكانية أكبر لإجراء المقارنات بين تكاليف الأصول التي تم دفع قيمتها على دفعات خلال الإنشاء والأصول التي يتم دفع قيمتها عند إكتمال إنشائها (إذ تشمل القيمة تكلفة الأصل + تكاليف الاقتراض) ومن ثم فإن رسملة الفوائد تساعد على إجراء مقارنة عادلة بين الأصول.

في حين ذكر (المناوي، ٢٠٠٠) أن مؤيدي رسملة تكاليف الاقتراض يعتمدون على المبررات الآتية:

١. يتفق هذا الأسلوب مع تعريف التكلفة التاريخية للأصل والتي تتضمن كافة التكاليف الضرورية والملائمة التي تنفق على الأصل حتى يصبح صالحاً للاستخدام المعد من أجله.
٢. تساعد على مقابلة أفضل بين الإيرادات والمصروفات الخاصة بالفترات المحاسبية.
٣. المعلومات التي تستند إلى التكلفة التاريخية بوصفها مؤشراً للتدفقات النقدية المتوقعة من الأصل تعد أحد الأسباب المؤدية الى عملية الرسملة.
٤. يرى البعض أنه قد تم الاتفاق على ضرورة تحميل الأصول المشيدة داخلياً بالتكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة المرتبطة بالإنشاء، وبجزء من التكاليف غير المباشرة الثابتة، وباعتبار تكلفة الاقتراض تكاليف غير مباشرة ثابتة، فإنه من المنطق تحميل الأصل بجزء من تكاليف الاقتراض التي تتحملها المنشأة خلال مدة الإنشاء (زكي، ١٩٩٢).
٥. يؤدي تطبيق رسملة تكاليف الاقتراض إلى تهذيب الدخل Income Smoothing، أي أن هذه السياسة تحقق الثبات النسبي في رقم صافي الربح، وتضمن عدم تقلبه بشكل جوهري من سنة إلى أخرى.

أما مؤيدو عدم الرسملة (مؤيدي تحميل تكاليف الاقتراض لقائمة الدخل) فيدعمون وجهة نظرهم من خلال النقاط الآتية (صيام، ١٩٩٨):

١. إن تكاليف التمويل قد دفعت لدعم جميع أنشطة الشركة، ومن ثم فإن محاولة ربطها بأصل محدد قد تكون غير منطقية وتعد أمراً إجتهادياً.
٢. إن الرسملة تعطي قيماً مختلفة لأصول مماثلة وذلك تبعاً للطريقة التمويلية المتبعة في الشركة للحصول على الأصل.
٣. إن تحميل تكاليف الاقتراض على حسابات الدخل يظهر نتائج قابلة للمقارنة ويوفر مؤشرات أفضل حول التدفق النقدي المستقبلي للشركة، ناهيك عن كون تكاليف الفائدة تتغير بتغير مستويات ومعدلات فوائد القروض وليس بالأصل الذي تم إقتناؤه أو الاقتراض من أجل الحصول عليه.

كما أن تكاليف الاقتراض يتم رسملتها كما يأتي (خوري، ١٩٩٤):

١. تطبيق نسبة تكاليف الاقتراض على الأصول المقتناة أو التي تم إنشاؤها أو إنتاجها الى مدة طويلة لتجهيزها للأغراض المعدة لإستعمالها أو لبيعها.
٢. تحدد النسبة عن طريق ربط تكلفة الاقتراض خلال الفترة بقيمة الاقتراض القائم خلال تلك الفترة أو عن طريق التكاليف الفعلية للاقتراض.

٣. تبدأ رسملة تكاليف الاقتراض حسب رأي معايير المحاسبة الدولية عند توفر الشروط الآتية (www.socpa.org.sa):
أ. بدء الإنفاق الفعلي على الأصل.
ب. استمرار النشاط اللازم لجعل الأصل صالحاً للاستخدام.
ت. تحمل الشركة لتكاليف الاقتراض.
٤. تتوقف رسملة تكاليف الاقتراض في الأحوال الآتية (جامعة القدس المفتوحة، ٢٠٠٧):
أ. عندما يصبح الأصل جاهزاً للغرض المعد لأجله.
ب. عند تمديد الفترات بسبب إنقطاع العمل.
ت. عند إنتهاء أجزاء من الأصل يمكن إستعمالها حيث تتوقف الرسملة على الأجزاء المنجزة فقط.
٥. لا يتم رسملة تكاليف الاقتراض على البضاعة التي يتم صنعها أو إنتاجها بكميات كبيرة وعلى أساس متكرر.
٦. لا يجوز أن تزيد قيمة تكاليف الاقتراض المرسملة على الأصل عن مبلغ تكاليف الاقتراض التي تكبدتها الشركة فعلاً خلال تلك الفترة.
٧. يجب أن لا تزيد قيمة الأصل بما فيه تكاليف الاقتراض المرسملة عن القيمة كما تحددها قواعد المحاسبة الدولية سواءً للأصول الثابتة أو للبضاعة التي يتطلب تجهيزها وقتاً طويلاً.

أما فيما يتعلق بأثار تكاليف الاقتراض على ضريبة الدخل فإن أي أثر ضريبي ينتج عن الفرق بين المعالجة المحاسبية لرسملة تكاليف الاقتراض لأغراض الضريبة والمعالجة في القوائم المالية تتم معالجته محاسبياً وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية (صيام، ١٩٩٨).

وفيما يخص الإفصاح عن رسملة تكاليف الاقتراض فيجب الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة لمعالجة تكاليف الاقتراض (المعالجة الأساسية أو البديلة المسموحة)، ومبالغ تكاليف الاقتراض الفعلية المرسملة خلال الفترة المالية التي أعدت عنها القوائم المالية للشركة، ومعدل الرسملة المستخدم لتحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة (الحمود، ٢٠٠٤).

الدراسة الميدانية

منهجية البحث

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداثاً وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس، كما هي من دون تدخل الباحث في مجرياتها، ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصفها ويحللها (الأغا، ٢٠٠٠)، وقد تم الحصول على البيانات اللازمة من خلال المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث والدوريات والمجلات العلمية والمهنية المتخصصة، كما تم

الحصول على البيانات والمعلومات الأولية عن طريق الاستبانة (Questionnaire) التي تم إعدادها خصيصاً لهذا الغرض.

الطرائق والأساليب الإحصائية المستخدمة

استلزم البحث استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS) للقيام بعملية التحليل، وتحقيق الأهداف الموضوعة في إطار هذا البحث، كما تم استخدام مستوى دلالة (٥%)، ويُعد مستوى مقبولاً في العلوم الاجتماعية بصفة عامة (Sekaran, 2005)، ويقابله مستوى ثقة يساوي (٩٥%) لتفسير نتائج الدراسة التي يجريها الباحث، وتم استخدام الاختبارات الإحصائية الآتية:

١. النسب المئوية والتكرارات.
٢. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
٣. معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.
٤. اختبار كولومجروف- سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1- Sample K-S).
٥. اختبار One sample t- test.
٦. اختبار Independent Samples t- test.
٧. اختبار تحليل التباين باتجاه واحد (الاحادي) One Way ANOVA.

٢. مجتمع البحث وعينته

يتكون مجتمع البحث من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ٢٠٠٦/٢/٨، وعددها (١٠) شركات (جميع العاملين بالدائرة المالية ذوي العلاقة بإعداد القوائم المالية وعددهم ٢٤ محاسباً ومديراً مالياً). ونتيجة صغر حجم المجتمع فقد تم استعمال الحصر الشامل لهذه الشركات، وتم توزيع الاستبانات على المبحوثين باليد، وتم استرداد جميع الاستبانات وقد خضعت جميعها للتحليل.

٣. أداة البحث

تمت مراجعة أدبيات المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف والمحاسبة الدولية حول ما يخص موضوع الدراسة وآلية تطبيق معيار رسملة تكاليف الاقتراض في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية، ومن ثم تم تصميم استبانة خصيصاً لجمع البيانات بحيث تغطي أسئلة الاستبانة فرضيات البحث. وقد تم تقسيم الاستبانة على قسمين وهي:

القسم الأول: يحتوي على المعلومات الشخصية للمجتمع ويتكون من (٧) فقرات.

القسم الثاني: يتكون من أربعة مجالات هي:

المجال الأول: يبين مدى إدراك إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية لأهمية معيار رسملة تكاليف الاقتراض ويتكون من (٩) فقرات.

المجال الثاني: يبين مدى تطبيق الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض ويتكون من (٧) فقرات.

المجال الثالث: يبين مدى إلتزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية المطبقة لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض بقواعد تطبيق هذه الرسملة والواردة ضمن معايير المحاسبة الدولية ويتكون من (٧) فقرات.

المجال الرابع: يبين مدى تطبيق الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية أسساً واضحةً في معالجة تكاليف الاقتراض محاسبياً ويتكون من (٧) فقرات.

وقد تم تحديد المتوسط الحسابي المرجح بأوزان حددت اعتماداً على مقياس ليكرت ذي النقاط الخمس (Five Point Likert Scale) وذلك على النحو الآتي:

درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن النسبي	٥	٤	٣	٢	١
الوزن المئوي	%١٠٠	%٨٠	%٦٠	%٤٠	%٢٠

صدق الاستبانة وثباتها

١. صدق المحكمين

عرض الباحث الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (١٠) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر بغزة، متخصصين في الإدارة والاقتصاد والمحاسبة والإحصاء، وقد استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

٢. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

يبين الجدول ١ أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى (معنوية) دلالة (٠.٠٥)، وبذلك تعد فقرات المجال الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول ١

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول (مدى إدراك إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية لأهمية معيار رسملة تكاليف الاقتراض) والدرجة الكلية لفقراته

تسلسل	محتوى الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	تدرك إدارة الشركة أهمية إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.	٠.٦٤٢	٠.٠٠١
٢	إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية يزيد من ثقة المستفيدين منها.	٠.٦٤٣	٠.٠٠١
٣	تتوفر لدى إدارة الشركة المؤهلات العلمية والعملية الخبيرة بمعايير المحاسبة الدولية.	٠.٦٧٨	٠.٠٠٠
٤	تعتقد إدارة الشركة بأن معيار رسملة تكاليف الاقتراض من المعايير المهمة عند إعداد القوائم المالية.	٠.٨٦٣	٠.٠٠٠
٥	يُعد معيار رسملة تكاليف الاقتراض من المعايير الواضحة المفهوم والتطبيق	٠.٧٦٠	٠.٠٠٠

تسلسل	محتوى الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
	بشكل جيد لإدارة الشركة.		
٦	تتوفر معلومات كافية لدى إدارة الشركة عن أهمية معيار رسملة تكاليف الاقتراض.	٠.٨٤٧	٠.٠٠٠
٧	تطبيق معيار رسملة تكاليف الاقتراض مهمٌ لتبيان الوضع المالي بعدالة ووضوح للشركة والجهات المستفيدة.	٠.٦٨٥	٠.٠٠٠
٨	يعد فهم معيار رسملة تكاليف الاقتراض من قبل المحاسب المهني أمراً سهلاً.	٠.٤٩٨	٠.٠١٣
٩	يمكن تحديد عناصر تكاليف الاقتراض ورسملتها بشكل واضح ودقيق من قبل محاسب الشركة.	٠.٥٧٠	٠.٠٠٤

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ودرجة حرية ٢٢ تساوي ٠.٤٠٤

المجال الثاني

يشير الجدول ٢ أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، وبذلك تعد فقرات المجال الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول ٢

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني (مدى تطبيق الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض) والدرجة الكلية لفقراته

تسلسل	محتوى الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١٠	تمتلك الشركة أصولها الثابتة من خلال تمويلها بالاقتراض.	٠.٥٨٧	٠.٠٠٣
١١	تحرص الشركة على تطبيق معيار رسملة تكاليف الاقتراض.	٠.٦٨٥	٠.٠٠٠
١٢	تلتزم الشركة بإضافة تكاليف الاقتراض إلى الأصل الثابت الذي تم من أجله الاقتراض ويتم إهتلاكها خلال عدد من السنوات.	٠.٤٦٨	٠.٠٢١
١٣	تقوم الشركة بتحميل تكاليف الاقتراض على قائمة الدخل بوصفها مصاريف إيراديه.	٠.٣٨٠	٠.٠٦٧
١٤	تعد نفقات تمويل الأصل الثابت المُصنع داخلياً جزءاً من تكلفة الأصل خلال مدة تصنيع الأصل فقط.	٠.٤٧٦	٠.٠١٩
١٥	تفصح الشركة في قوائمها المالية عن السياسة المحاسبية المتبعة لمعالجة تكاليف الاقتراض وقيمة تكاليف الاقتراض.	٠.٦٧٤	٠.٠٠٠
١٦	يساعد تطبيق معيار رسملة تكاليف الاقتراض في الحصول على تكلفة أدق لاستثمار	٠.٦٥٨	٠.٠٠٠

تسلسل	محتوى الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
	الأصل الأصلي.		

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ودرجة حرية ٢٢ تساوي ٠.٤٠٤

المجال الثالث

يظهرالجدول ٣ أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، وبذلك تعد فقرات المجال الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول ٣

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث (مدى إلتزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية المطبقة لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض بقواعد تطبيق هذه الرسملة والواردة ضمن معايير المحاسبة الدولية) والدرجة الكلية لفقراته

تسلسل	محتوى الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١٧	تحدد الشركة نسبة تكاليف الاقتراض المرسملة عن طريق ربط تكاليف الاقتراض بمبلغ الاقتراض خلال الفترة نفسها.	٠.٧٥٤	٠.٠٠٠
١٨	تحدد الشركة نسبة تكاليف الاقتراض المرسملة عن طريق التكاليف الفعلية للاقتراض.	٠.٦٧٣	٠.٠٠٠
١٩	تحرص الشركة على ألا تزيد تكاليف الاقتراض المرسملة على مبلغ تكاليف الاقتراض التي تكبدته الشركة خلال تلك الفترة.	٠.٧٥٠	٠.٠٠٠
٢٠	تلتزم الشركة بالتوقف عن رسملة تكاليف الاقتراض عندما يصبح الأصل جاهزاً للغرض المطلوب.	٠.٦٢٤	٠.٠٠١
٢١	تلتزم الشركة بالإفصاح في قوائمها المالية عن قيمة تكاليف الاقتراض التي تم رسملتها.	٠.٥٧٠	٠.٠٠٤
٢٢	تلتزم الشركة بقواعد رسملة تكاليف الاقتراض الواردة ضمن معايير المحاسبة الدولية.	٠.٧٢٦	٠.٠٠٠
٢٣	رسملة تكاليف الاقتراض تؤدى إلى نتائج صحيحة.	٠.٥٦٥	٠.٠٠٤

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ودرجة حرية ٢٢ تساوي ٠.٤٠٤

المجال الرابع

يوضح الجدول ٤ أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، وبذلك تعد فقرات المجال الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول ٤

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع (مدى تطبيق الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية أسساً واضحةً في معالجة تكاليف الاقتراض محاسبياً) والدرجة الكلية لفقراته

تسلسل	محتوى الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
٢٤	تعالج تكاليف الاقتراض المرتبطة بالحصول على أصل ثابت لاستخدامه لعدد من السنوات جزءاً من تكلفة الأصل ويتم رسملتها بإضافتها إلى تكلفة الأصل.	٠.٣٧٠	٠.٠٧٥
٢٥	تحميل تكاليف التمويل لقائمة الدخل يزيد من قابلية القوائم المالية للمقارنة ويوفر مؤشرات أفضل حول التدفقات النقدية المستقبلية للشركة.	٠.٦٣٣	٠.٠٠١
٢٦	اعتقاد إدارة الشركة أن رسملة تكاليف الاقتراض تزيد من سعر السهم السوقي.	٠.٤٧٠	٠.٠٢١
٢٧	تعتقد إدارة الشركة أن تحميل تكاليف الاقتراض لقائمة الدخل يخفض ضريبة الدخل المدفوعة.	٠.٥٤٢	٠.٠٠٦
٢٨	تتبع الشركة أسساً واضحةً في معالجة تكاليف الاقتراض محاسبياً.	٠.٨٠٩	٠.٠٠٠
٢٩	تتبع الشركة معدل رسملة معين في تحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المرسملة.	٠.٤٠٠	٠.٠٥٣
٣٠	تستخدم الشركة المتوسط المرجح لتكاليف الاقتراض كمعدل رسملة في تحديد تكاليف الاقتراض المرسملة.	٠.٦٣٥	٠.٠٠١

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ودرجة حرية ٢٢ تساوي ٠.٤٠٤

ثبات الاستبانة Reliability

١. طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة فردية الرتبة ومعدل الأسئلة زوجية الرتبة لكل مجال وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) وفقاً للمعادلة الآتية:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط. وقد بين الجدول ٥ أن هناك معامل ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبانة.

٢. طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة بوصفها طريقة ثانية لقياس الثبات ويبين الجدول ٥ أن معاملات الثبات مرتفعة لفقرات الاستبانة. وتعد القيمة المقبول إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ هي (٦٠%) فأكثر، أما إذا كانت أقل من ذلك فتعد ضعيفة، وإذا كانت أكثر من (٩٠%) تعد ممتازة (Sekaran, 2005). ومن خلال نتائج الحاسوب نجد أن قيمة معامل ألفا كرونباخ هي (٩٠.٤١%)، ويعني ذلك أن الاستبانة المستخدمة تقيس الأبعاد والمتغيرات المقصودة بدرجة اعتمادية (مصداقية) عالية.

الجدول ٥

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية وألفا كرونباخ)

المجال	عدد الفقرات	طريقة التجزئة النصفية			طريقة ألفا كرونباخ
		معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	مستوى المعنوية	
الأول	٩	٠.٦٨٠٣.	٠.٨٠٩٧٣٦	٠.٠٠	٠.٨٥٥٨
الثاني	٧	٠.٦١٠٦	٠.٧٥٨٢٢٧	٠.٠٠	٠.٦٨٠٧
الثالث	٧	٠.٧٣٥١	٠.٨٤٧٣٢٩	٠.٠٠	٠.٧٨٤٣
الرابع	٧	٠.٦٧٥٤	٠.٨٠٦٢٥٥	٠.٠٠	٠.٧١٨٨
لجميع الفقرات	٣٠	٠.٨١٢٤	٠.٨٩٥١٢٣	٠.٠٠	٠.٨٨٧٥

تحليل البيانات

تم في هذا الجزء تحليل البيانات الخاصة بالقسم الأول من الاستبانة والتي تحاول التعرف على الخصائص الخاصة بعينة الدراسة.

١. **المؤهل العلمي:** يبين الجدول ٦ أن المؤهل العلمي يتركز للمجيبين في درجة البكالوريوس، إذ بلغت النسبة (٧٥%)، وفي حملة الشهادات العلمية العليا (ماجستير ودكتوراه) إذ بلغت النسبة (٢٠.٨%). وهذا دليل على أن غالبية المبحوثين على درجة عالية من التأهيل العلمي، وهذا يطمئن الباحث بقدرة غالبية المبحوثين على تفهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها وتزويده بالمعلومات اللازمة، كما أن المؤهل العلمي مؤشر على قدرة وكفاءة المبحوثين.

الجدول ٦

توزيع المبحوثين حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	١	٤.٢
بكالوريوس	١٨	٧٥.٠
ماجستير	٤	١٦.٦
دكتوراه	١	٤.٢
المجموع	٢٤	١٠٠.٠

٢. **التخصص العلمي:** نلاحظ من الجدول ٧ أن التخصص العلمي للمبحوثين وكما كان متوقعاً تركز في المحاسبة، إذ بلغت هذه النسبة (٨٣.٣%)، وبذلك فإن عينة الدراسة التي أجابت على الاستبانة هي عينة ذات صلة بموضوع البحث، ومن تم يتوقع أن تكون الإجابات على الاستبانة على درجة من الدقة والمصداقية يمكن الاعتماد عليها.

الجدول ٧

توزيع المبحوثين حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	٢٠	٨٣.٣
إدارة أعمال	٤	١٦.٧
اقتصاد	٠	٠.٠
المجموع	٢٤	١٠٠.٠

٣. **المسمى الوظيفي:** يبين الجدول ٨ أن ما نسبته (٤٥.٨%) من المبحوثين هم محاسبون، وأن (١٦.٧%) رؤساء أقسام، وأن (٣٧.٥%) يعملون مدراء ماليين، ويعزى ذلك إلى أن معظم الذين شملهم البحث هم من يعمل بالمجال المحاسبي والمالي، ويعد هذا من المؤشرات الجيدة لإمكانية تطبيق معيار رسملة تكاليف الاقتراض في الشركات الصناعية المساهمة العامة.

الجدول ٨

توزيع المبحوثين حسب متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
محاسب	١١	٤٥.٨
رئيس قسم	٤	١٦.٧
مدير مالي	٩	٣٧.٥
مدير عام	٠	٠.٠
المجموع	٢٤	١٠٠.٠

٤. **سنوات الخبرة:** يبين الجدول ٩ أن ما نسبته (٧٩.٢%) من المبحوثين تزيد خبراتهم عن ست سنوات، وهذا يدل على خبراتهم الواسعة في المجال المحاسبي والمالي، ومن ثم فإن إجاباتهم على الاستبانة تنبع من هذه الخبرة.

الجدول ٩

توزيع المبحوثين حسب متغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
٥ سنوات فاقل	٥	٢٠.٨
٦-١٠ سنوات	٧	٢٩.٢
١١-١٥ سنة	٥	٢٠.٨
١٥ سنة فأكثر	٧	٢٩.٢
المجموع	٢٤	١٠٠.٠

٥. **مدى المشاركة في اتخاذ القرارات:** يبين الجدول ١٠ أن (١٢.٥%) من المبحوثين يشاركون دائماً في اتخاذ القرارات داخل الشركة، و(٣٧.٥%) يشاركون غالباً، و(٢٩.٢%) يشاركون أحياناً، و(٨.٣%) يشاركون نادراً، و(١٢.٥%) لا يشاركون إطلاقاً. وهذا مؤشر جيد الى أن نسبة كبيرة من المبحوثين تشارك في إتخاذ القرارت داخل الشركة لا سيما المرتبطة منها بالنواحي المحاسبية والمالية.

الجدول ١٠
توزيع المبحوثين حسب متغير مدى المشاركة في اتخاذ القرارات داخل الشركة

مدى المشاركة في اتخاذ القرارات داخل الشركة	التكرار	النسبة المئوية
دائماً	٣	١٢.٥
غالباً	٩	٣٧.٥
أحياناً	٧	٢٩.٢
نادراً	٢	٨.٣
لا يتم ذلك إطلاقاً	٣	١٢.٥
المجموع	٢٤	١٠٠.٠

٦. **عدد الدورات التدريبية في مجال معايير المحاسبة الدولية:** يتضح من الجدول ١١ أن ما نسبته (٦٦.٧%) من المجيبين حضروا أكثر من دورتين تدريبيتين في مجال معايير المحاسبة الدولية. وهذا مؤشر جيد على مدى إدراك إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية لأهمية معايير المحاسبة الدولية وإمكانية تطبيق معيار رسملة تكاليف الاقتراض في تلك الشركات.

الجدول ١١
توزيع المبحوثين حسب متغير عدد الدورات التدريبية

عدد الدورات التدريبية	التكرار	النسبة المئوية
دورة	٨	٣٣.٣

دورتان	٧	٢٩.٢
ثلاث دورات	٤	١٦.٧
أربع دورات فأكثر	٥	٢٠.٨
المجموع	٢٤	١٠٠.٠

٧. القناعة الشخصية بأهمية إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية:
يبين الجدول ١٢ أن غالبية المبحوثين يؤكدون على أن إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية مهم جداً، إذ بلغ المجموع (٨٢.٧%)، وهذا دليل على الأهمية الكبيرة لإعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وهذا بدوره يزيد من ثقة المستفيدين من هذه القوائم.

الجدول ١٢
توزيع المبحوثين حسب متغير مدى القناعة الشخصية بأهمية إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية

مدى القناعة الشخصية بأهمية إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية	التكرار	النسبة المئوية
مهمة جداً	١٤	٥٨.٤
مهمة	٨	٣٣.٣
متوسطة الأهمية	٢	٨.٣
غير مهمة	٠	٠.٠
غير مهمة إطلاقاً	٠	٠.٠
المجموع	٢٤	١٠٠.٠

اختبار وتحليل فرضيات البحث

اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S))

تم استخدام اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول ١٣ نتائج الاختبار، إذ تبين أن قيمة مستوى الدلالة لكل مجال أكبر من ٠.٠٥ ($sig. > 0.05$)، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

الجدول ١٣
اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample K-S)

المجال	عدد الفقرات	قيمة الاختبار Z	مستوى الدلالة	الوسط الحسابي
الأول	٩	٠.٨٠٤	٠.٥٣٨	٣.٩٨٦
الثاني	٧	٠.٥٠٥	٠.٩٦٣	٣.٥٩٣
الثالث	٧	٠.٦٦٤	٠.٧٧٠	٣.٩٥٨
الرابع	٧	٠.٩٠٤	٠.٣٨٧	٣.٥٦٦
جميع المجالات	٣٠	٠.٤١٧	٠.٩٩٥	٣.٧٧٦

تحليل فرضيات البحث

تم استخدام اختبار tللعينة الواحدة (One Sample t-test) لتحليل فقرات الاستبانة والجداول الآتية تحتوي على النسبة المئوية لبدائل كل فقرة، وكذلك المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة t ومستوى الدلالة لكل فقرة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المطلقة المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١.٩٩ (أو مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٥ والوزن النسبي أكبر من ٦٠%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد المجتمع لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المطلقة المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١.٩٩ (أو مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٥ والوزن النسبي أقل من ٦٠%)، وتكون آراء المجتمع في محتوى الفقرة محايدة إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أكبر ٠.٠٥.

نتائج الفرضية الأولى: تدرك إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية أهمية معيار رسملة تكاليف الاقتراض.

يبين الجدول ١٤ أن الوزن النسبي لجميع فقرات المجال الأول أكبر من ٦٠% ومستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥، أي جميعها إيجابية. كما أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي ٣.٩٨٦ والوزن النسبي يساوي ٧٩.٧%، وهو أكبر من ٦٠% ومستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥، مما يعني أن إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية تدرك أهمية إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية بصفة عامة ومعيار رسملة تكاليف الاقتراض بصفة خاصة. وهذا راجع إلى أن غالبية العاملين في تلك الشركات هم من حملة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه إذ بلغت نسبتهم (٩٥.٨%) وغالبيتهم من المحاسبين. وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى وقبولها.

الجدول ١٤
نتائج فقرات المجال الأول
(مدى إدراك إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية لأهمية معيار رسملة تكاليف الاقتراض)

تسلسل	الفقرات	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
١	تدرك إدارة الشركة أهمية إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.	٤.٢٥٠	٨٥.٠	٧.٢٣٠	٠.٠٠
٢	إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية يزيد من ثقة المستفيدين فيها.	٤.٥٤٢	٩٠.٨	١٢.٨٤٠	٠.٠٠
٣	تتوفر لدى إدارة الشركة المؤهلات العلمية والعملية الخبيرة بمعايير المحاسبة الدولية.	٤.٠٤٢	٨٠.٨	٥.٩٤٣	٠.٠٠
٤	تعتقد إدارة الشركة بأن معيار رسملة تكاليف الاقتراض من المعايير المهمة عند إعداد القوائم المالية.	٣.٨٧٥	٧٧.٥	٥.٠٤٢	٠.٠٠
٥	يُعد معيار رسملة تكاليف الاقتراض من المعايير الواضحة المفهوم والتطبيق بشكل جيد لإدارة الشركة.	٣.٧٥٠	٧٥.٠	٤.٣٣٨	٠.٠٠
٦	تتوفر معلومات كافية لدى إدارة الشركة عن أهمية معيار رسملة تكاليف الاقتراض.	٣.٥٨٣	٧١.٧	٣.٠٧٧	٠.٠٠٥
٧	تطبيق معيار رسملة تكاليف الاقتراض مهمٌ لتبيان الوضع المالي بعدالة ووضوح للشركة والجهات المستفيدة.	٤.١٢٥	٨٢.٥	٩.٠٠٠	٠.٠٠
٨	يعد فهم معيار رسملة تكاليف الاقتراض من قبل المحاسب المهني أمراً سهلاً.	٣.٩٥٨	٧٩.٢	٤.٩١٨	٠.٠٠
٩	يمكن تحديد عناصر تكاليف الاقتراض ورسملتها بشكل واضح ودقيق من قبل محاسب الشركة.	٣.٧٥٠	٧٥.٠	٤.٦٢٨	٠.٠٠
لجميع الفقرات		٣.٩٨٦	٧٩.٧	٨.٦٦٨	٠.٠٠

قيمة t الجدولية عند درجة حرية (٢٣) ومستوى معنوية ٠.٠٥ تساوي ٢.٠٦

نتائج الفرضية الثانية: تطبق الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية معيار رسملة تكاليف الاقتراض

إن إدراك الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض وأهميته ليس كافياً بحد ذاته، وإنما ينبغي أن يكون حافزاً لتطبيقة عند إعداد القوائم المالية لتعكس الوضع المالي للشركة بصورة عادلة وموضوعية. والجدول ١٥ يوضح أن الوزن النسبي لجميع الفقرات أكبر من ٦٠% (باستثناء الفقرات ١٣ و١٤) ومستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥، بمعنى أن آراء غالبية أفراد المجتمع في تلك الفقرات ايجابية. وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي ٣.٥٩٣ والوزن النسبي يساوي ٧٢.٠١٤%، وهو أكبر من ٦٠% ومستوى الدلالة أقل من

٠.٠٥، مما يعني أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية تطبق معيار رسملة تكاليف الاقتراض إلى حدٍ كبير. وهذا يؤكد صحة الفرضية الثانية وقبولها.

الجدول ١٥
نتائج فقرات المجال الثاني
(مدى تطبيق الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض)

تسلسل	الفقرات	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
١٠	تمتلك الشركة أصولها الثابتة من خلال تمويلها بالاقتراض.	٣.٦١٢	٧٣.٢	٣.٨٦٦	٠.٠٠٤
١١	تحرص الشركة على تطبيق معيار رسملة تكاليف الاقتراض.	٣.٥٨٣	٧١.٧	٢.٩٣٣	٠.٠٠٧
١٢	تلتزم الشركة بإضافة تكاليف الاقتراض إلى الأصل الثابت الذي تم من أجله الاقتراض ويتم إهتلاكها خلال عدد من السنوات.	٣.٧٥٠	٧٥.٠	٤.٠٩٧	٠.٠٠٠
١٣	تقوم الشركة بتحميل تكاليف الاقتراض على قائمة الدخل بوصفها مصاريف إيراديه.	٢.٨٧٥	٥٧.٥	٠.٦٤٧	٠.٥٢٤
١٤	تعد نفقات تمويل الأصل الثابت المُصنع داخلياً جزءاً من تكلفة الأصل خلال فترة تصنيع الأصل فقط.	٣.٣٧٥	٦٧.٥	١.٨٩٥	٠.٠٧١
١٥	تفصح الشركة في قوائمها المالية عن السياسة المحاسبية المتبعة لمعالجة تكاليف الاقتراض وقيمة تكاليف الاقتراض.	٣.٨٧٥	٧٧.٥	٤.٥٢٧	٠.٠٠٠
١٦	يساعد تطبيق معيار رسملة تكاليف الاقتراض في الحصول على تكلفة أدق لاستثمار الأصل الأصلي.	٤.٠٨٣	٨١.٧	٦.٨٤٣	٠.٠٠٠
	لجميع الفقرات	٣.٥٩٣	٧٢.٠١٤	٤.٥٦٩	٠.٠٠٠

قيمة t الجدولية عند درجة حرية (٢٣) ومستوى معنوية ٠.٠٥ تساوي ٢.٠٦

نتائج الفرضية الثالثة: تلتزم الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية المطبقة لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض بقواعد تطبيق هذه الرسملة والواردة ضمن معايير المحاسبة الدولية.

لقد تضمن المعيار رقم (٢٣) من معايير المحاسبة الدولية القواعد الواجب مراعاتها عند تطبيق رسملة تكاليف الاقتراض، وهذه القواعد تعد ملزمة لمن يختار رسملة تكاليف الاقتراض. ويبين الجدول ١٦ أن الوزن النسبي لجميع فقرات المجال أكبر من ٦٠% ومستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥، بمعنى أن آراء معظم أفراد المجتمع في تلك الفقرات إيجابية. وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي ٣.٩٥٨ والوزن النسبي يساوي ٧٩.٢%، وهو أكبر من ٦٠% ومستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥ وذلك يعني أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية المطبقة لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض تلتزم بقواعد تطبيق هذه الرسملة والواردة ضمن معايير المحاسبة الدولية إلى حدٍ كبير، مع تفاوت هذا الالتزام بين تلك القواعد. وهذا يؤكد صحة الفرضية الثالثة وقبولها.

الجدول ١٦
نتائج فقرات المجال الثالث (مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية المطبقة لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض بقواعد تطبيق هذه الرسملة والواردة ضمن معايير المحاسبة الدولية)

تسلسل	الفقرات	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
١٧	تحدد الشركة نسبة تكاليف الاقتراض المرسملة عن طريق ربط تكاليف الاقتراض بمبلغ الاقتراض خلال نفسا الفترة.	٣.٥٢٦	٧٢.٥	٣.٠٢١	٠.٠٠٦
١٨	تحدد الشركة نسبة تكاليف الاقتراض المرسملة عن طريق التكاليف الفعلية للاقتراض.	٣.٧٥٠	٧٥.٠	٣.٨٩٢	٠٠١.
١٩	تحرص الشركة على ألا تزيد تكاليف الاقتراض المرسملة على مبلغ تكاليف الاقتراض التي تكبدته الشركة خلال تلك الفترة.	٣.٩٥٨	٧٩.٢	٤.٩١٨	٠.٠٠٠
٢٠	تلتزم الشركة بالتوقف عن رسملة تكاليف الاقتراض عندما يصبح الأصل جاهزاً للغرض المطلوب.	٣.٧٥٠	٧٥.٠	٣.٧١٥	٠.٠٠١
٢١	تلتزم الشركة بالإفصاح في قوائمها المالية عن قيمة تكاليف الاقتراض التي تم رسملتها.	٤.١٦٧	٨٣.٣	٥.٩٣٥	٠.٠٠٠
٢٢	تلتزم الشركة بقواعد رسملة تكاليف الاقتراض الواردة ضمن معايير المحاسبة الدولية.	٤.٠٠٠	٨٠.٠	٥.٨٧٤	٠.٠٠٠
٢٣	رسملة تكاليف الاقتراض يؤدي إلى نتائج صحيحة.	٤.٤٥٨	٨٩.٢	١٠.٨٥٨	٠.٠٠٠
	لجميع الفقرات	٣.٩٥٨	٧٩.٢	٧.٢٧٦	٠.٠٠٠

قيمة t الجدولية عند درجة حرية (٢٣) ومستوى معنوية ٠.٠٥ تساوي ٢.٠٦

نتائج الفرضية الرابعة: تطبق الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية أسساً واضحةً في معالجة تكاليف الاقتراض محاسبياً

يبين الجدول ١٧ أن الوزن النسبي للفقرات (٢٥، ٢٧، ٢٩) أكبر من ٦٠% ومستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥، بمعنى أن رأي المبحوثين في تلك الفقرات ايجابي أما

بقيـة فقـرات هـذا المجـال فكـان رأي المبحـوثين فيهـا محايـداً. وبـصفة عامـة يتبـين أن المتوسـط الحـسابي لجميـع فقـرات المجـال يـساوي ٣.٥٦٦ والـوزن النـسبي يـساوي ٧٠.٥%، وهـو أكبـر مـن ٦٠% ومـستوى الدلالـة أقـل مـن ٠.٠٥، وذلـك يعنـي أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية تطبق أسساً واضحةً في معالجة تكاليف الاقتراض محاسبياً إلى حدٍ كبير. وهذا يؤكد صحة الفرضية الرابعة وقبولها.

الجدول ١٧
نتائج فقرات المجال الرابع (مدى تطبيق الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية أسساً واضحةً في معالجة تكاليف الاقتراض محاسبياً)

تسلسل	الفقرات	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
٢٤	تعالج تكاليف الاقتراض المرتبطة بالحصول على أصل ثابت لاستخدامه لعدد من السنوات جزءاً من تكلفة الأصل ويتم رسملتها بإضافتها إلى تكلفة الأصل.	٣.٩٥٨	٧٩.٢	٥.١٧١	٠.٠٠٠
٢٥	تحميل تكاليف التمويل لقائمة الدخل يزيد من قابلية القوائم المالية للمقارنة ويوفر مؤشرات أفضل حول التدفقات النقدية المستقبلية للشركة.	٣.٣٧٥	٦٧.٥	١.١٦٩	٠.١١٩
٢٦	اعتقاد إدارة الشركة أن رسملة تكاليف الاقتراض تزيد من سعر السهم السوقي.	٣.٤٥٨	٦٩.٢	٢.٢٩٨	٠.٠٣١
٢٧	تعتقد إدارة الشركة أن تحميل تكاليف الاقتراض لقائمة الدخل يخفض ضريبة الدخل المدفوعة.	٣.٢٠٨	٦٤.٢	١.٠٩٦	٠.٢٨٥
٢٨	تتبع الشركة أسساً واضحةً في معالجة تكاليف الاقتراض محاسبياً.	٣.٨٣٣	٧٦.٧	٥.٨١٦	٠.٠٠٠
٢٩	تتبع الشركة معدل رسملة معيناً في تحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المرسملة.	٣.٣٣٣	٦٦.٧	١.٨٨١	٠.٠٧٣
٣٠	تستخدم الشركة المتوسط المرجح لتكاليف الاقتراض بوصفه معدل رسملة في تحديد تكاليف الاقتراض المرسملة.	٣.٥٠٠	٧٠.٠	٢.٦٢٧	٠.٠١٥
لجميع الفقرات		٣.٥٦٦	٧٠.٥	٣.٢٢١	٠.٠٠٧

قيمة t الجدولية عند درجة حرية (٢٣) ومستوى معنوية ٠.٠٥ تساوي ٢.٠٦

نتائج الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين آراء متخذي القرارات في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية حول إمكانية تطبيق معيار رسملة تكاليف الاقتراض تعزى إلى (عدد سنوات الخبرة –

المشاركة في اتخاذ القرارات – عدد الدورات التدريبية – القناعة الشخصية بأهمية المعايير عند إعداد القوائم المالية).

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

١-٥: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين العاملين بالدائرة المالية ذوي العلاقة بإعداد القوائم المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية حول إمكانية تطبيق معيار رسملة تكاليف الاقتراض تعزى إلى عدد سنوات الخبرة في المجال المحاسبي والمالي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، والنتائج مبينة في الجدول ١٨، والذي يبين أنه لا توجد فروق تعزى لعدد سنوات الخبرة في المجال المحاسبي والمالي لجميع المجالات عند مستوى دلالة ٠.٠٥، إذ إن مستوى الدلالة لكل مجال وللمجالات مجتمعة أكبر من ٠.٠٥ وقيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي ٣.١٠ عند درجتي حرية (٢٠، ٣) وذلك يعني قبول الفرضية، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين العاملين بالدائرة المالية ذوي العلاقة بإعداد القوائم المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية حول إمكانية تطبيق معيار رسملة تكاليف الاقتراض تعزى إلى عدد سنوات الخبرة. وهذا دليل على أن تطبيق المعايير يكون ملزماً.

الجدول ١٨

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) طبقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة في المجال المحاسبي والمالي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
الأول: (ادارك إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية لأهمية معيار رسملة تكاليف الاقتراض).	بين المجموعات	٠.٦٥٤	٣	٠.٢١٨	٠.٦٧٢	٠.٥٧٩
	داخل المجموعات	٦.٤٩٠	٢٠	٠.٣٢٤		
	المجموع	٧.١٤٤	٢٣			
الثاني: (كيفية تطبيق الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض).	بين المجموعات	٠.٠٨٦	٣	٠.٠٢٩	٠.٠٩٨	٠.٩٦٠
	داخل المجموعات	٥.٨٥١	٢٠	٠.٢٣٩		
	المجموع	٥.٩٣٧	٢٣			
الثالث: (التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية المطبقة لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض بقواعد تطبيق هذه الرسملة والواردة ضمن معايير المحاسبة الدولية).	بين المجموعات	٠.٥٧١	٣	٠.١٩٠	٠.٥٠٧	٠٦٨٢.
	داخل المجموعات	٧.٥٠٦	٢٠	٠.٣٧٥		
	المجموع	٨.٠٧٧	٢٣			
الرابع: (مدى تطبيق الشركات	بين المجموعات	٠.٠٣٠	٣	٠.٠١٠	٠.٠٢٩	٠.٩٩٣

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية أسساً واضحةً في معالجة تكاليف الاقتراض محاسبياً).	داخل المجموعات	٦.٨٦٠	٢٠	٠.٣٤٣		
	المجموع	٦.٨٩٠	٢٣			
جميع المجالات	بين المجموعات	٠.٠٤٩	٣	٠.٠١٦	٠.٠٧٣	٠.٩٧٤
	داخل المجموعات	٤.٤٥٦	٢٠	٠.٢٢٣		
	المجموع	٤.٥٠٥	٢٣			

قيمة F الجدولية عند درجتي حرية (٢٠، ٣) ومستوى دلالة ٠.٠٥ تساوي ٣.١٠

٢-٥: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين العاملين بالدائرة المالية ذوي العلاقة بإعداد القوائم المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية حول إمكانية تطبيق معيار رسملة تكاليف الاقتراض تعزى إلى المشاركة في اتخاذ القرارات.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، والنتائج مبينة في الجدول ١٩ الذي يبين أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية للمجال الأول "إدارك إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية لأهمية معيار رسملة تكاليف الاقتراض" طبقاً لمتغير المشاركة في اتخاذ القرارات، إذ إن مستوى الدلالة بلغ أقل من ٠.٠٥، ويبين الجدول ٢٠ الفئات التي توجد بينها فروق وفقاً لاختبار (Tamhane test)، كما يبين الجدول ١٩ أنه لا توجد فروق تعزى لمتغير المشاركة في اتخاذ القرارات لجميع المجالات الأخرى عند مستوى دلالة ٠.٠٥، إذ إن مستوى الدلالة لكل مجال وللمجالات مجتمعة أكبر من ٠.٠٥ وقيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي ٢.٨٧ عند درجتي حرية (١٩، ٤) وذلك يعني قبول الفرضية، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين العاملين بالدائرة المالية ذوي العلاقة بإعداد القوائم المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية حول إمكانية تطبيق معيار رسملة تكاليف الاقتراض تعزى إلى المشاركة في اتخاذ القرارات.

الجدول ١٩
نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)
طبقاً لمتغير المشاركة في اتخاذ القرارات

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الأول: (ادارك إدارة الشركات الصناعية المساهمة	بين المجموعات	٣.٠٥٣	٤	٠.٧٦٣	٣.٤٥٤	٠.٠٢٥
	داخل المجموعات	٤.٠٩١	١٩	٠.٢١٥		

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
العامة الفلسطينية لأهمية معيار رسملة تكاليف الاقتراض).	المجموع	٧.١٤٤	٢٣			
الثاني: (كيفية تطبيق الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض).	بين المجموعات	١.٠١٩	٤	٠.٢٥٥	٠.٩٨٤	٠.٤٤٠
	داخل المجموعات	٤.٩١٨	١٩	٠.٢٥٩		
	المجموع	٥.٩٣٧	٢٣			
الثالث: (التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية المطبقة لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض بقواعد تطبيق هذه الرسملة والواردة ضمن معايير المحاسبة الدولية).	بين المجموعات	١.٨١٠	٤	٠.٤٥٣	١.٣٧٢	٠.٢٨١
	داخل المجموعات	٦.٢٦٧	١٩	٠.٣٣٠		
	المجموع	٨.٠٧٧	٢٣			
الرابع: (مدى تطبيق الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية أسساً واضحةً في معالجة تكاليف الاقتراض محاسبياً).	بين المجموعات	١.٤٠٩	٤	٠.٣٥٢	١.٢٢١	٠.٣٣٥
	داخل المجموعات	٥.٤٨١	١٩	٠.٢٨٨		
	المجموع	٦.٨٩٠	٢٣			
جميع المجالات	بين المجموعات	١.٤١٣	٤	٠.٣٥٣	٢.١٧٠	٠.١١٢
	داخل المجموعات	٣.٠٩٢	١٩	٠.١٣٦		
	المجموع	٤.٥٠٥	٢٣			

قيمة F الجدولية عند درجتي حرية (١٩، ٤) ومستوى دلالة ٠.٠٥ تساوي ٢.٨٧

الجدول ٢٠

اختبار تامهان (Tamhane test) للفروق بين المتوسطات حسب متغير المشاركة في اتخاذ القرارات للمجال الأول

الفرق بين المتوسطات	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً
غالباً	٠.١١١١			
أحياناً	٠.٦٢٩٦	٠.٥١٨٥		
نادراً	٠.٩٦٣٠	٠.٨٥١٩	٠.٣٣٣٣	
لا يتم ذلك إطلاقاً	٠.٩٢٥٩٠	٠.٨١٤٨٠	٠.٢٩٦٣	٠.٣٧٠

* تعني يوجد فروق عند مستوى دلالة ٠.٠٥

٥-٣: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين العاملين بالدائرة المالية ذوي العلاقة بإعداد القوائم المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية حول إمكانية تطبيق معيار رسملة تكاليف الاقتراض تعزى إلى عدد الدورات التدريبية في مجال معايير المحاسبة الدولية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، والنتائج مبينة في الجدول ٢١، والذي يبين أنه لا توجد فروق تعزى لعدد الدورات التدريبية في مجال معايير المحاسبة الدولية لجميع المجالات عند مستوى دلالة ٠.٠٥، إذ إن مستوى المعنوية لكل مجال وللمجالات مجتمعة أكبر من ٠.٠٥ وقيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي ٣.١٠ عند درجتي حرية (٢٠، ٣)، وذلك يعني قبول الفرضية، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين العاملين بالدائرة المالية ذوي العلاقة بإعداد القوائم المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية حول إمكانية تطبيق معيار رسملة تكاليف الاقتراض تعزى إلى عدد الدورات التدريبية.

الجدول ٢١

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) طبقاً لمتغير عدد الدورات التدريبية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمةF	مستوى الدلالة
الأول (ادارك إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية لأهمية معيار رسملة تكاليف الاقتراض).	بين المجموعات	٠.٠٨٨	٣	٠.٠٢٩	٠.٠٨٣	٠.٩٦٩
	داخل المجموعات	٧.٠٥٦	٢٠	٠.٣٥٣		
	المجموع	٧.١٤٤	٢٣			
الثاني(كيفية تطبيق الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض).	بين المجموعات	٠.٧٤٣	٣	٠.٢٤٨	٠.٩٥٤	٠.٤٣٣
	داخل المجموعات	٥.١٩٤	٢٠	٠.٢٦٠		
	المجموع	٥.٩٣٧	٢٣			
الثالث(التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية المطبقة لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض بقواعد تطبيق هذه الرسملة والواردة ضمن معايير المحاسبة الدولية).	بين المجموعات	١.٤٢٦	٣	٠.٤٧٥	١٠٤٣٠	٠.٢٦٤
	داخل المجموعات	٦.٦٥١	٢٠	٠.٣٣٣		
	المجموع	٨.٠٧٧	٢٣			
الرابع(مدى تطبيق الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية أسساً واضحةً في معالجة تكاليف الاقتراض	بين المجموعات	٠.٤٦٣	٣	٠.١٥٤	٠.٤٨١	٠.٦٩٩
	داخل المجموعات	٦.٤٢٦	٢٠	٠.٣٢١		
	المجموع	٦.٨٩٠	٢٣			

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمةF	مستوى الدلالة
محاسبياً).						
جميع المجالات	بين المجموعات	٠.٤٠١	٣	٠.١٣٤	٠.٦٥٢	٠.٥٩١
	داخل المجموعات	٤.١٠٤	٢٠	٠.٢٠٥		
	المجموع	٤.٥٠٥	٢٣			

قيمة F الجدولية عند درجتي حرية (٢٠، ٣) ومستوى دلالة ٠.٠٥ تساوي ٣.١٠

٥-٤: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين العاملين بالدائرة المالية ذوي العلاقة بإعداد القوائم المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية حول إمكانية تطبيق معيار رسملة تكاليف الاقتراض تعزى إلى القناعة الشخصية بأهمية إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، والنتائج مبينة في الجدول ٢٢، والذي يبين أنه لا توجد فروق تعزى إلى القناعة الشخصية بأهمية المعايير لجميع المجالات عند مستوى دلالة ٠.٠٥، إذ إن مستوى المعنوية لكل مجال وللمجالات مجتمعة أكبر من ٠.٠٥ وقيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي ٣.٤٩ عند درجتي حرية (٢١، ٢) وذلك يعني قبول الفرضية، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين العاملين بالدائرة المالية ذوي العلاقة بإعداد القوائم المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية حول إمكانية تطبيق معيار رسملة تكاليف الاقتراض تعزى إلى القناعة الشخصية بأهمية المعايير.

الجدول ٢٢
نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) طبقا لمتغير القناعة الشخصية بأهمية المعايير

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمةF	مستوى الدلالة
الأول (ادارك إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية لأهمية معيار رسملة تكاليف الاقتراض).	بين المجموعات	١.٥٦٧	٢	٠.٧٨٣	٢.٩٤٩	٠.٠٧٤
	داخل المجموعات	٥.٥٧٧	٢١	٠.٢٦٦		
	المجموع	٧.١٤٤	٢٣			
الثاني(كيفية تطبيق الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض).	بين المجموعات	٠.١٠٠	٢	٠.٠٥٠	٠.١٧٩	٠.٨٣٧
	داخل المجموعات	٥.٨٣٧	٢١	٠.٢٧٨		
	المجموع	٥.٩٣٧	٢٣			

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمةF	مستوى الدلالة
الثالث(التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية المطبقة لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض بقواعد تطبيق هذه الرسملة والواردة ضمن معايير المحاسبة الدولية).	بين المجموعات	٠.١٠١	٢	٠.٠٥٠	٠.١٣٣	٠.٨٧٦
	داخل المجموعات	٧.٩٧٧	٢١	٠.٣٨٠		
	المجموع	٨.٠٧٧	٢٣			
الرابع(مدى تطبيق الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية أسساً واضحةً في معالجة تكاليف الاقتراض محاسبياً).	بين المجموعات	٠.١٤١	٢	٠.٠٧١	٠.٢١٩	٠.٨٠٥
	داخل المجموعات	٦.٧٤٩	٢١	٠.٣٢١		
	المجموع	٦.٨٩٠	٢٣			
جميع المجالات	بين المجموعات	٠.١٩٧	٢	٠.٠٩٩	٠.٤٨١	٠.٦٢٥
	داخل المجموعات	٤.٣٠٨	٢١	٠.٢٠٥		
	المجموع	٤.٥٠٥	٢٣			

قيمة F الجدولية عند درجتي حرية (٢١، ٢) و مستوى دلالة ٠.٠٥ تساوي ٣.٤٩

النتائج والتوصيات والدراسات المقترحة

النتائج

١. توفر المؤهل العلمي اللازم إذ إشارت النتائج الى أن ما نسبته (٩٥.٨%) هم من حملة درجة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وهذا مؤشر على قدرة وكفاءة المبحوثين.
٢. يتمتع رؤساء أقسام المحاسبة والمدراء الماليين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية بخبرة جيدة متخصصة تؤهلهم للمشاركة في إتخاذ القرارات ولا سيما المرتبطة منها بالنواحي المحاسبية والمالية.
٣. حضور نسبه كبيرة من المبحوثين لدورات تدريبية في مجال معايير المحاسبة الدولية. وهذا مؤشر جيد على إدراك إدارة الشركات لأهمية المعايير وإمكانية تطبيق معيار رسملة تكاليف الاقتراض في تلك الشركات.
٤. أكد غالبية المبحوثين على أهمية إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وهذا يزيد من ثقة المستفيدين من هذه القوائم.
٥. هناك إدراك كبير من قبل إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية لأهمية تطبيق معيار رسملة تكاليف الاقتراض.
٦. الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية تطبق معيار رسملة تكاليف الاقتراض إلى حدٍ كبير.
٧. الشركات الصناعية المطبقة لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض تلتزم بقواعد تطبيق هذه الرسملة والواردة ضمن معايير المحاسبة الدولية إلى حدٍ كبير، مع تفاوت هذا الالتزام بين تلك القواعد.

٨. الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية تطبق أسساً واضحةً في معالجة تكاليف الاقتراض محاسبياً إلى حدٍ كبير.

التوصيات

١. يجب على إدارة الشركات الاهتمام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية، لكي تكتسب البيانات المالية مصداقية وشفافية أكبر محلياً ودولياً.
٢. يجب تعديل معايير المحاسبة الدولية بما ينسجم مع إحتياجات وعادات وثقافات البيئة الفلسطينية.
٣. إلزام الشركات الصناعية الفلسطينية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية لمواجهة تحديات العولمة والمنافسة الحادة.
٤. يوصي الباحث بتشجيع طلبة الدراسات العليا لإجراء بحوثهم ودراساتهم لفحص مدى ملاءمة معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية على مختلف القطاعات الاقتصادية وغير الاقتصادية الفلسطينية.
٥. نقترح أن يكون للجامعات بصفة عامة، والجمعيات المهنية بصفة خاصة، دور ريادي في توجيه جميع القطاعات الاقتصادية وغير الاقتصادية لتعريفهم بمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية، والمنافع المتوقعة من تطبيقها، وذلك من خلال عقد الدورات التدريبية.

الدراسات المستقبلية المقترحة

١. إجراء دراسة تبين أثر رسملة تكلفة الاقتراض على أسعار الأسهم في سوق فلسطين للأوراق المالية.
٢. إجراء دراسة تبين قياس تكلفة الاقتراض وأثره في الخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الفلسطينية.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. الأغا، إحسان ٢٠٠٠، دور المشرف التربوي في فلسطين في تطوير أداء المعلم، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع عشر للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس: مناهج التعليم في ضوء مفهوم الأداء، جامعة عين شمس، القاهرة.
٢. الجوهري، محمد على، ١٩٩٠، رسملة تكلفة الأموال المملوكة والمقترضة بين التأييد والمعارضة، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢ (١٠).
٣. الحمود، صالح عبد الرحمن، ٢٠٠٤. انعكاسات التطورات الاقتصادية الحديثة على الإطار العلمي لنظرية المحاسبة بالتركيز على معايير المحاسبة الدولية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، ١٨ (٢).
٤. الصادق، زكريا محمد، ١٩٩٠، رسملة تكلفة الاقتراض: دراسة تحليلية وانتقادية لتوصية مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، مجلة التجارة والتمويل، ١ (١٠).

٥. الصيح، عبد الحميد مانع، ٢٠٠٢، العولمة وتأثيرها على المعايير المحاسبية الدولية وانعكاساتها على التطبيقات المحاسبية في الدول النامية، مجلة الإداري، مهد الإدارة العامة، السنة الرابعة والعشرون، العدد التسعون.
٦. المجمع العربي للمحاسبين القانونين، معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن اتحاد المحاسبين الدولي (IFAC)، عمان، ٢٠٠٤.
٧. المناوي، حازم عزمي، ٢٠٠٠، قياس تكلفة الاقتراض وأثرة على الخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة الاسكندية، مصر.
٨. تشوي، فردريك، وفروست، كارول، ومييك، جاري، ٢٠٠٤، المحاسبة الدولية، ترجمة الدكتور محمد عصام الدين زايد، ومراجعة الدكتور أحمد حجاج، الرياض: دار المريخ للنشر.
٩. توفيق، محمد شريف، وسويلم، حسن علي، ٢٠٠٥، استراتيجيات توفيق المعايير الوطنية والعربية للمحاسبة لتتوافق مع عولمة المعايير الدولية للمحاسبة: تجربة دول السعودية ومصر وماليزيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، دراسة اختبارية دولية مقارنة، www.infotechaccountants.com.
١٠. جامعة القدس المفتوحة، ٢٠٠٧، المعايير المحاسبية الدولية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
١١. جربوع، يوسف محمود، وحلس، سالم عبدالله، ٢٠٠١، المحاسبة الدولية: مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
١٢. حماد، طارق عبد العال، ٢٠٠٢، موسوعة معايير المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، الجزء الخامس.
١٣. خوري، نعيم سابا، ١٩٩٤، ملخص القواعد الدولية: رسملة تكاليف الاقتراض، مجلة المدقق، العدد ٢٤.
١٤. خوري، نعيم سابا، ١٩٩٩، أ، المعايير المحاسبية ... إلى أين؟، مجلة البنوك في الأردن، العدد٣.
١٥. خوري، نعيم سابا، ١٩٩٩، ب، أبعاد إعتماد المعايير الدولية في الأردن، مجلة المدقق، العدد٣٩.
١٦. دهمش، نعيم، وأبو نصار، محمد، والخلايلة، محمود، ٢٠٠٤، مبادئ المحاسبة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
١٧. زكي، أسامة، ١٩٩٢، رسملة تكاليف الاقتراض بين المعايير والتطبيق، مجلة التكاليف، الجمعية العربية للتكاليف، السنة الثانية والعشرون، سبتمبر.
١٨. صيام، وليد زكريا، ١٩٩٨، رسملة تكاليف الاقتراض من واقع معايير المحاسبة الدولية، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد ١٠٦.
١٩. صيام، وليد زكريا، ٢٠٠٥، إيجابيات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن: دراسة إستكشافية لآراء القائميين على مهنة المحاسبة، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ١،٢.
٢٠. غطاس، رينة، ١٩٩٧، معايير التدقيق... ما هي ... كيف تأسست... ولماذا؟ ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي الثالث، تنظيم نقابة خبراء المحاسبة، لبنان.
٢١. منصور، عبد الحفيظ، ١٩٩٩، الشفافية: معايير الإفصاح والسرية المهنية، مجلة المدقق، العدد٣٨.
٢٢. وني مري وشركاهم، ١٩٩٦، ملخص معايير المحاسبة الدولية للمعايير المطبقة إعتباراً من ١ يناير ١٩٩٤م.

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية

1. Gannon D. J., and Ashwal Alex. (2004). Financial Reporting goes Global, Jornual of Accountancy - Online Issues.
2. FASB, SFAS No. 34. (1979). Capitalization of Interest Cost, Stamford Conn, FASB.
3. IASC, IAS No. 23. (1984). Capitalization of Borrowing Costs, Supplement to, The Management Accountant, March 1984.

4. Sekaran, Uma. (2005). Research Methods For Business With Spss 13.0 Set, (4th ed.). New York: John Wiley and Sons.
5. www.socpa.org.sa
6. www.infotechaccountants.com.